نص ردن

▪ علاء حسن

"جوية" عبد آل رحم

أبناء العشائر من الجيل السابق في قرى محافظة ذي قار يعرفون من هو "عبد آل رحم" المتخصص بمعالجة الأمراض بـ"الجوي" أي الكيّ الذي يوصف بأنه آخر العلاج للشفاء من امراض مستعصية وأوبئة كانت سائدة وقتذاك في قرى وارياف الناصرية، فترك على رؤوس الكثيرين من ابناء عشائر حجام وبني ركاب وعتاب والشويلات وعكيل علامة علاجه "جوية بحجم الدرهم وسط الرأس"، مع إشادة بقدراته الطبية، لانقاذه الآلاف من الموت بمرض الكوليرا، فضلا عن قدرته على معالجة الجدري والرمد، والرجل لم يكن يستوفي أجورا مالية لقاء تقديم خدماته، وحينما يحل في مضيف احد الشيوخ او الوجهاء يتوافد المرضى للاستعانة بإرشاداته وعلاجاته، وهو يقدمها بكل امتنان مع التمنيات بالشفاء العاجل ودوام الصحة والعافية.

عبد آل رحم ولد في العام ١٩٠٥، وفارق الحياة مطلع سنة ١٩٨٥، وطيلة سنوات إقامته بين عشائر الناصرية لم يفارق المنطقة إلا في العام ١٩٢٠ متوجها إلى البصرة ليشارك في حملة التلقيح ضد مرض الكوليرا، ثم عاد إلى مكان إقامته ليواصل عمله، ويترك لمساته على الرؤوس.

نائب عن محافظة ذي قار أعلن قبل أيام قليلة أن تجاوز الأزمة السياسية في العراق يتطلب إلغاء مجلس النواب الحالي، وإجراء انتخابات تشريعية مبكرة، وما ذكره النائب عن ائتلاف دولة القانون، أثار ردود أفعال متباينة بين مؤيدة ومعارضة، ولاسيما ان الدعوات التي انطلقت سابقا لإجراء انتخابات مبكرة قوبلت برفض نواب من التحالف الوطني الذي يقود الحكومة ومنهم صاحب الدعوة الجديدة، وهو بالتأكيد "يعرف عبد آل رحم" ولمسته الشهيرة على رؤوس ابناء عشائر الناصرية، وربما لهذا السبب وجد النائب في طريقة "آل رحم" السبيل الوحيد لانقاذ العراقيين من أزمة سياسية اندلعت منذ نهاية العام الماضي، ومازال فتيلها مشتعلا نتيجة الخلاف بين الأطراف المشاركة في الحكومة والشد والجذب بين القوى الممثلة في مجلس النواب.

بعض النواب وصفوا دعوة زميلهم بأنها غير جدية، وربما تخفي وراءها أهدافا لغرض الحصول على مكاسب لصالح جهة معينة على حساب أخرى، خصوصا إن التصريح يصدر للمرة الأولى من قبل الائتلاف الحريص على ديمومة الحكومة الحالية المشكلة على وفق توافقات استغرقت ثمانية أشهر لتحقيقها.

باعتماد قاعدة الكيّ آخر العلاج، المشهد السياسي العراقي اليوم بأمس الحاجة لخدمات مماثلة لما كان يقدمه "عبد آل رحم" لكنه لم يترك بديلا له ليقوم بدوره ليس في مجال العلاج الطبي، وانما بالتخلص من الأزمات المستعصية، ودعوة النائب تستحق الدعم والتأييد، لأنها جاءت في وقت، عجزت فيه الأطراف السياسية كافة عن حلحلة الأزمة بالحوار والمؤتمرات، ولم يتبق سوى الكي أي الجوي على طريقة "عبد آل رحم" لإنقاذ العراقيين من وباء الخلاف السياسي.

أهالي قضاء الهندية يخشون من إنجاز مشاريع فاشلة بعد طول انتظار

□ كربلاء / أمجد علي

جدّد عدد من أهالي قضاء الهندية (طويريج) مطالبة الجهات المعنية بالإسراع في إنجاز المشاريع بحسب توقيتاتها، مشددين على ضرورة إكمال مشروع وحدة معالجة مجاري الهندية، في القضاء الذي يعد من أقدم وأكبر الاقضية مساحة ونفوسا في منطقة الفرات الأوسط. وقال علي الطويرجاوي، من أهالي الهندية، في حديثه لـ"المدى": إن مشروع وحدة معالجة المجاري كبير وله أهميته ومنافعه للمواطنين الذين يعانون من تأخر إنجاز هذا المشروع.

مشاريع قيد الانجاز (ارشيف)

ودعا الشركة المنفذة للمشروع إلى إيضاح أسباب تأخر الإنجاز والوقوف على الأخطاء التي رافقت العمل، مؤكدين استعداد أهالي المدينة للتعاون بهدف إكمال المشروع في وقته.

المواطن زهير الطرفي لفت في حديثه لـ"المدى" إلى أن ما يخشاه الأهالي "ليس فقط التأخر في إنجاز المشروع بل أن يكون مشروعا فاشلا، ما يعني أن معاناتهم ستتكرر مرة أخرى وقد تستغرق نفس المدة التي استغرقها إنجاز العمل".

وأشار إلى أن "المشكلة هي في عدم قدرة الشركات على تنفيذ المشاريع، ولا أعرف لماذا تصر الحكومة على منح هكذا مشاريع لشركات أو مقاولين لا يمتلكون الخبرة اللازمة".

من جانبه، بين مدير دائرة المهندس المقيم علي هادي حسين لـ"المدى" أن هناك أسبابا عدة تسببت بتلكؤ المشروع، موضحا "أبرزها اكتشاف عدة أخطاء في البدايات الأولى للتنفيذ، وكذلك في التصميم الذي أعده المكتب الاستشاري التقني في المسيب، ما دفع الوزارة إلى التعاقد مع المكتب الاستشاري لجامعة كربلاء الذي بدوره أجرى تغييرات على ما يقارب ٩٠٪ من التصاميم الأساسية".

وتابع قائلا: إن وزارة البلديات والأشغال العامة "ارتأت معالجة المياه لتكون صالحة للري، وهو ما يتطلب إضافة منظومة وحدة النتروجين والفسفور ما يعني الحاجة إلى مبالغ إضافية وموافقات وزارية ولجان تدقيقية، لذلك تأخر المشروع لمدة سنتين".

وأضاف حسين أن "هناك أسبابا أخرى منها أوامر قطع الغيار المستوردة التي لم تحسم مواضيعها ويزيد مبلغها على المبلغ الاحتياطي للمشروع، وأي زيادة كهذه تحتاج إلى موافقة وزارة التخطيط وهي بدورها ترفعها إلى رئاسة الوزراء الذي يقرر المبلغ، وهو ما يتطلب وقتا".

وذكر أن الشركة المنفذة للمشروع "تعاقدت مع وزارة البلديات على تنفيذ أربعة مشاريع عملاقة وبالتالي شتت جهدها الفني ورأس مالها".

في حين نبّه مدير مجاري كربلاء المهندس الأقدم معن جبار محمد في حديثه لـ"المدى" إلى أن لهذا المشروع فوائد متعددة آنية ومستقبلية "فعمله لا يقتصر على تصفية المياه فقط، بل نقل جميع مياه الصرف الصحي والمياه الجوفية وتخليص القضاء منها، وكذلك توفير مياه الري وتنشيط القطاع الزراعي، فضلا عن فرص العمل التي سيوفرها لأهالي القضاء".

وأكد سعي وزارة البلديات ومديرية مجاري كربلاء لإنجاح المشروع "وقد تم توجيه إنذار للشركة للإسراع في إنجاز الأعمال، وفي حال لم تستجب الشركة لذلك سيتم سحب العمل منها"، مشيرا إلى أن هناك جولات ميدانية واجتماعات مستمرة مع الشركات المنفذة لجميع المشاريع في المدينة، "ولكن التركيز الأكثر يكون على المشاريع المتلكئة لحل الإشكالات كافة".

إلى ذلك، أفاد مدير المشروع التابع للشركة المهندس زيد جعفر موسى في حديثه لـ"المدى" بأن "السبب الأول لتأخر إنجاز المشروع هو استملاك الأرض الذي استغرق ستة أشهر، أما الأسباب الأخرى فهي مشاكل التصاميم وأوامر الحذف والاستحداث التي استمرت لنحو سنة ونصف السنة، وأخيرا حوض التهوية الذي ما زال قيد المصادقة".

وأوضح موسى "العمل الجدي بعد كل هذا التأخير لم يتجاوز الشهرين، والشركة تعمل الآن بكل طاقاتها ولا يؤخرها سوى الموافقة على أوامر استيراد قطع الغيار"، مؤكدا أن الشركة أكملت أحواض التجفيف و(الهولدنتانك) والكلورة بنسب تتراوح بين ٥٠٪ – ٩٠٪.

تشكيل لجنة لشراء أجهزة متطورة

الداخلية تستحدث معهداً للتدريب على مكافحة المتفجرات

□ بغداد / مقداد الموسوي

أكملت مديرية مكافحة المتفجرات التابعة لوزارة الداخلية استعداداتها لافتتاح معهد لتدريب منتسبيها وإعدادهم لمكافحة المتفجرات بمختلف أنواعها.

وقال مدير مكافحة المتفجرات اللواء عبد الله موسى لـ"المدى": إن المديرية استكملت استعداداتها لافتتاح معهد تدريب مكافحة المتفجرات، واصفا المعهد بأنه "صرح تدريبي بدأنا العمل عليه منذ فترة لإعداد خبراء متخصصين بالمتفجرات ولرفد المديرية بدماء جديدة لسد الحاجة في هذا المجال المهم".

وبين أن المعهد يدرب المنتسبين على معالجة العبوات والأحزمة الناسفة والعجلات المفخخة، فضلا عن تدقيق صلاحية أجهزة الكشف عن المتفجرات، مشيرا إلى أن التدريب والإشراف سيكون على أيدي خبراء عراقيين.

وعن إمكانات المدرب العراقي في هذا المجال، أوضح موسى "لدينا خبراء يمتلكون خبرة متميزة في مجال معالجة المتفجرات، ولا أعتقد أن هناك دولة في العالم مرت بتجربة الخبير العراقي مع المتفجرات".

وتابع بالقول: "الخبراء العراقيون ينافسون خبراء الدول العظمى في مجال المتفجرات، ومنذ سنتين نعتمد اعتمادا كليا على خبراء عراقيين الذين يعملون على معالجة المتفجرات أكثر من التخلص منها بالتفجير المسيطر عليه"، على حد قوله.

وبخصوص أجهزة الكشف عن المتفجرات الحديثة، أوضح اللواء موسى أن "المديرية أفادت من التطور التقني المتوفر حالياً إذ تتم معالجة المتفجرات بواسطة الإنسان الآلي (الروبوت) والذي يحتوي على عدد من الكاميرات تعمل بتقنية الكابل الضوئي أو السيطرة عن بعد، وبعد تطويق موقع المتفجرات يشاهد الخبير من خلال الشاشات العبوة أو غيرها ويقوم بالإجراء اللازم"، مبينا أن نجاح العملية يعتمد على طبيعة وتقدير خبير المتفجرات الذي يخرج للواجب.

وبشأن أجهزة السونار وقدرتها على كشف المتفجرات، أشار إلى أن "السونار جهاز تنبؤي يكشف في حدود معينة، ولكل جهاز إمكانياته ولا يمكن تحميل الجهاز فوق طاقته"، مؤكدا أنه "لا يمكن لأي جهاز أو نظام حتى وإن كان متكاملا أن يكشف المتفجرات بنسبة ١٠٠٪، ولابد من حصول خروقات حتى في الأجهزة المستخدمة في الدول المتطورة"، بحسب ما ذكر.وأفاد موسى بشأن عجلات السونار (Z.P.V) بأنها "تستعمل لفحص عجلات الصالون بشكل عام، وكذلك هناك قدر معين من الخرق"، موضحا أن هذه العجلات "تكشف عن المتفجرات من خلال أشعة (أكس) وهي الأشعة الطبية نفسها المستخدمة في تصوير المرضى، لكن بطاقات قليلة جدا لكي لا تؤثر الجرعة على الإنسان، وتقتصر فائدة عجلات السونار فحص السيارات المشتبه بها".

وكشف اللواء موسى عن تعاقدات جديدة لشراء أجهزة الكشف عن المتفجرات، موضحا أن "رئيس الوزراء وجه بتشكيل لجنة للتعاقد على هذه الأجهزة، وقد قطعنا أشواطاً في هذا الموضوع، وعن قريب ستصل هذه الأجهزة وهي أجهزة قوسية سيتم نصبها في جميع المحافظات".

روبوت الي مزود بالكاميرات

مع اشتداد درجات الحرارة.. لا زيادة في كهرباء النجف

□ النجف/ عامر العكايشي

كشف رئيس لجنة الطاقة في مجلس محافظة النجف امتناع وزارة النفط عن زيادة حصة الوقود للمولدات الأهلية، مقدما اعتذاره لأهالي المحافظة كون هذا الصيف لن يشهد زيادة في تجهيز الطاقة الكهربائية.

وقال طلال بلال لـ"المدى": إن لجنته طالبت وزارة النفط بزيادة حصة وقود المولدات الأهلية لغرض العمل على زيادة ساعات التشغيل "ولكن الوزارة للأسف رفضت الموافقة على طلبنا المتضمن تزويد ٣٠ لترا من الكاز لكل (KV) واحد إلا أن الوزارة أصرت أن تكون الحصة ٢٠ لترا لكل (KV)".

وأضاف "هنالك نقص كبير في الطاقة الكهربائية في المحافظة، ونحن على أعتاب صيف حار، لذلك نعتذر لمواطني النجف لعدم توفر الصلاحيات الكافية التي من خلالها نرفع الحيف عنهم"، بحسب تعبيره.

وأشار بلال إلى أن "المولدات ستستمر بجدول التشغيل الحالي وبنفس الأسعار"، مضيفا أن "عدد المولدات الأهلية في النجف يبلغ ١٣٨١ مولدة، توفر طاقة مقدارها ٨١ ميغاواط، في حين تبلغ الحاجة الفعلية نحو ٨٧٣ ميغاواط بحسب آخر تقديرات وزارة الكهرباء".

وأفاد بأن "الطاقة الكهربائية المتوفرة للمحافظة من الشبكة الوطنية لا تتجاوز ٢٠٠ ميغاواط وهذا الرقم متذبذب ويعتمد على إنتاج محطات الطاقة والكميات المتوفرة من الشبكة".

من جهتها، باشرت المديرية العامة لتوزيع كهرباء النجف برفع جميع خطوط الطوارئ عن الدوائر الحكومية بغية توفير أكبر حصة من الطاقة الكهربائية للمواطنين.

جاء ذلك على لسان مدير التوزيع المهندس نعمان علي محسن، خلال استضافته في الاجتماع الدوري لمدراء إعلام المحافظة، الذي حضرته "المدى"، مبينا أنه "بناء على توجيهات رئاسة الوزراء ووزير الكهرباء بشأن رفع خطوط طوارئ الكهرباء عن الدوائر الحكومية باشرت مديرية توزيع كهرباء النجف برفع خطوط الطوارئ كافة".

وذكر أنه "خلال الفترة المقبلة سنوضح ونبيّن الكمية الموفرة من الطاقة الكهربائية خلال هذه الحملة".

إلى ذلك، صرح مصدر في مجلس المحافظة لـ"المدى" أن مجلس محافظة النجف وافق في جلسته الأخيرة على المقترح المقدم من قبل لجنة الطاقة على أن يكون التشغيل الصيفي للمولدات الأهلية من الساعة الثانية عشرة ظهراً إلى الواحدة ليلاً مع ساعة استراحة.

وأضاف أن المجلس صادق على رفض مقترح قطع خطوط كهرباء الطوارئ عن المستشفيات كونها بحاجة ضرورية للكهرباء.

انخفاض إنتاج الدواجن في البلاد إلى أقل من 20%

□بغداد / قيس عيدان

كشف مدير عام الشركة العامة لخدمات الثروة الحيوانية الدكتور مصدق الدلفي أن ٩١٥ حقل دواجن تعمل في الوقت الحاضر من أصل ٥٠٤٠ حقلا مجازا في عموم البلاد، عازيا أسباب انخفاض معدلات إنتاج الدواجن وبيض المائدة، إلى تقادم البنية التحتية لتلك المشاريع.

وقال الدلفي في تصريح لـ"المدى"، على هامش أعمال ورشة العمل الخاصة بعرض واقع نشاط تربية الدواجن ما بين ٢٠٠٩ – ٢٠١٢ التي عقدت يوم أمس في مقر وزارة الزراعة: إن الإنتاج الحقيقي في العديد من محافظات البلاد لا تتجاوز ٢٠٪ باستثناء محافظة المثنى.

وعدّ الدلفي ذلك بأنه "مؤشر غير صحي على تطوير إنتاج الدواجن بالرغم من الدعم الذي تقدمه وزارة الزراعة من القروض الميسرة، وعليه يتطلب من دوائر الشركة الوقوف على المعوقات الحقيقية من أجل رفع سقف الإنتاج"، داعيا إلى أن يكون هناك تنسيق متواصل مع دوائر البيطرة والإرشاد الزراعي والعمل كفريق متكامل من أجل حل جميع المعوقات ومنها تحديداً الأمراض الوبائية وتقليل نسب الهلاكات التي تصيب بعض الحقول.

وشدد على ضرورة عدم منح أي قرض بدون الحصول على النتائج المختبرية الطبية من الدوائر البيطرية مسبقاً بغية التزام أصحاب حقول الدواجن بالاستخدام الأمثل في تربية الدواجن.

من جانبه، أكد مدير قسم الإعلام في وزارة الزراعة كريم التميمي حرص الوزارة على عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل لمختلف المجالات الزراعية النباتية والحيوانية لتطوير القطاع الزراعي والثروة الحيوانية.

وأوضح لـ"المدى" أن هذه الورشة أقيمت بهدف التوصل إلى سبل تطوير صناعة الدواجن، مبينا أنها تضمنت عرض إحصائيات عن مشاريع الدواجن العاملة وغير العاملة، ومناقشة أسباب توقف أغلبها، والعمل على إعادة تشغيلها.

وأضاف أن الورش ناقشت المعوقات التي تواجه كل محافظة من محافظات البلاد، إذ استعرض العديد من مدراء فروع الشركة في المحافظات المعوقات التي تواجههم، وأبرزها آلية تنفيذ منح القروض لأصحاب الحقول وعزوف العديد منهم عن إعادة تشغيل حقولهم بسبب الأوضاع غير المستقرة، فضلا عن عدم التزام أصحاب الحقول عن التواصل مع دوائر البيطرة.

فيما شخص بعض الحضور عدم توفر الأعلاف بشكل مستمر ما يؤدي إلى الاختيار السيئ لبعض الأعلاف وبالتالي حصول هلاكات بين الدواجن، وهذا ما تم تشخيصه في محافظة الديوانية.